التحول السياسي ونظم التسلط

الأستاذ: بلكرشة مولاي محمد(*)

ملخص:

يعالج هذا المقال مسألة في غاية من الحساسية لما تنطوي عليه من مفارقات من قَبِيل تسبيق الشعوب - لا سيما في بدايات عمليات التحول السياسي - قيمًا مثل الأمن والاستقرار (السياسي والاقتصادي) على القيم الديمقراطية وما تتيحه من حقوق شتى، أو لفظها ورفضها نتائج انتخابات - على نزاهتها - إذا كان فيها ثمة تهديد محتمل لهذا الاستقرار، بل وحتى القبول بالركون إلى حكومات ديكتاتورية نظير توفير هذا الأمن. لقد حاولنا لأجل إيجاد تفسير لهذا المنحى - الذي قد تتخذه مواقف الشعوب - الرجوع إلى بعض التجارب والوقائع من تاريخ الإنسانية مدعَّمة ببعض المرجعيات الفلسفية والفكرية، مع بعض التفصيل لحالة الجزائر في فترة تسعينيات القرن المنقضي.

الكلمات المفتاحية: تحول سياسي، تسلط، أمن، استقرار، ديمقراطية.

تمهيد:

من محفزات اختيار هذا الموضوع هو رؤيتنا دولا عربية شتى تعرف حركة تحول سياسي متسارع هي أشبه بالهزات الارتدادية كان منشؤها الأول تونس، مصر، فليبيا ... في حين شكلت الجزائر (و المغرب الأقصى وموريتانيا) الاستثناء من بين دول شمال إفريقيا التي طالتها هذه الموجة.

لقد توقع البعض بأن هذا الحراك الشعبي العنيف ما كان ليُخطِئ الجزائر لو ما أنها عرفت مثله ذات5 أكتوبر من سنة 1988، ويرى البعض الآخر بأن اكتواء الشعب الجزائري بجمرة الفلتان الأمني لأكثر من " عشرية سوداء " هو الذي جعله يتوجس خيفة من تكرار تجربة ويلات التحول الديمقراطي.

الشائع في التاريخ السياسي للدول أن المعني برفض أي تحول في طبيعة وآليات وتوازنات الحكم هي المؤسسات الرسمية لكن فيما يتعلق بحالة الجزائر مثلا فإن الرفض هو مشترك بين الحاكم والمحكوم.

(*) . أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم.
belk1.mm@hotmail.fr

وهكذا، يظهر أن الخوف من الديمقراطية هو خوف الشعب من حكم نفسه أو بالأحرى هو خوف الشعب من نفسه فهو - في حالة الجزائر وحالات أخرى شبيهة - قد وصل إلى مرحلة يخاف فيها من أمر يُعتبر في الأصل ومن حيث المبدأ قيمة مطلقة تصارع وتكابد الشعوب الأمرين من أجل تحصيلها، كمن نجا من الغرق فأضحى يخاف الماء رغم حاجته إليه. وعليه، فنحن نعتقد أن القيمة المطلقة هي ما جرب الناس حسناته ولم يتعرضوا لسلبياته حتى وإن كانت أكثر من ايجابيته. ذلك، لأن لكل مجتمع ذاكرة جماعية هي التي تضفي على الأمور قيمة ما بحسب التجارب التي مرت بها. ولهذا نرى الاختلافات حاصلة بين المجتمعات في تقييم الأمور عدا ما يشكل منها إجماعا إنسانيا.

وعليه، نطرح **الإشكالية المركزية** الآتية:لماذا تفضي عمليات التحول السياسي في بعض الحالات إلى تشكُّل أنظمة استبدادية؟ متى يتم ذلك؟ وكيف؟

أما **التساؤلات الفرعية** فهي كالآتي:

- متى يثير التحول السياسي مخاوف السلطة والمواطن معا، وما أسباب ذلك ؟ وهل هو خوف حقيقي ومبرر ؟

- هل الأسبقية للحق السياسي أم للحق في الأمن والحياة ؟

- هل عدم القبول بالمخرجات السلبية للصندوق مهما كانت خطورتها هو من قبيل اللاديمقراطية ؟

-كيف يمكن أن تؤَمَّن المجتمعات من المخلفات السلبية للصندوق ؟

بغرض الإجابة عن الإشكالية المركزية وعن هذه التساؤلات ارتأينا تبني **الفرضيات** الآتية:

- تتمخض التحولات السياسية عن أنظمة تسلطية في حالة طلب الشعوب على هذه الأخيرة؛

- يشتد هذا التخوف في حالات انعدام الأمن واستشراء الفوضى أثناء المراحل الأولى لمسار التحول؛

- الشعوب التي خبرت حالات تاريخية سابقة للإخفاق الديمقراطي بتداعيات سياسية واقتصادية أزموية أكثر رفضا للتغيير؛

- حالات الإخفاق هذه تجعل الشعوب أحرص على التمسك بقيم: الأمن، الرخاء، السكينة من الديمقراطية.

ومن اجل الإحاطة بجوانب هذا الموضوع وضعنا الخطة البسيطة التالية، والتي تشمل أربعة محاور وهي:

1. المرجعية الفلسفية والفكرية لظاهرة التسلط:
2. إشكالية فعالية الانتخابات كآلية ضرورية وكافية لترسيخ الديمقراطية
3. حين تخطئ الثورات أهدافها
4. التفضيلات الشعبية والرسمية لمعادلة الأمن أو الديمقراطية

المحور الأول: المرجعية الفلسفية والفكرية لظاهرة التسلط:

كُثرٌ هم الفلاسفة والمفكرون الذين تبنوا أطروحات تصنف بكونها متشددة منذ عصور طويلة قد ولَّت، فأبيقور (342 . 270 ق.م) دعا إلى حكومة قوية تضمن السلم والأمن حتى وإن كانت استبدادية ومكيافيلي(1469- 1527 م) الذي عايش زمنا أشبه سوءا بزمن أبيقور بسبب ما كانت تكابده إيطاليا من فتن وانقسامات وفوضى رأى - في كتابه الأمير سنة 1513 الذي أهداه للحاكم لورينزو دي ميديتشي آنذاك - أن حل ذلك لا يتأتى إلا بحكومة قوية تضمن السلم والأمن وتكون فوق القانون وأسمى منه، وعدم جدوى الأخلاق الفاضلة ونفعها في الحكم، ويضرب لذلك مثالا بحاكم فلورنسا ومُصلحها الديني جيرولامو سافونارولا (1452- 1498) الذي أقدمت العامة على حرقه رغم تدينه وورعه. ونفس المنحى الفلسفي تبناه توماس هوبز (1586-1679) في قناعته بأن الحاكم في حِلٍّ من الالتزام بالقانون (العقد الاجتماعي) وبأن يكون له مطلق السلطات، وجون بودان (1530- 1596) هو كذلك - ومن فرط دوامة الاحتراب والاقتتال الأهلي والانهيار الاقتصادي والأزمات السياسية التي ألمَّت بفرنسا في عهده - دعا إلى ضرورة أن يسترجع الملوك سلطاتهم القوية والمطلقة...

و عليه، فإن ما يتلاقى عليه هؤلاء الفلاسفة والمفكرون رغم بعد الفارق الزمني بينهم هو فكرة أن يكون الحاكم قويا وبِيد مطلقة لضمان الأمن. وبهذا، فليس لنا - حسب اعتقادنا - أن نسترسل في إطلاق أحكام جزافية عليهم وعلى أمثالهم بالقول بأنهم يدعمون التسلط فكريا دونما مسبب، بل نحن نرى أن في الظروف الخاصة التي كابدوها ما كان يبرر هذه النزعة التي يدرجها كثير في خانة الغلو والتصلب.

إذا ما سلمنا بأن التحول نحو الديمقراطية يكون بقدر طلب المواطنين عليها - وهو افتراض أكثر رجحانا بالنسبة لنا - فإن ذلك يترك احتمالات رفض هذا التحول إذا لم ينشده المواطنون أو يقبلوا به - جد قوية، فإذا ما تملَّك الشعوبَ الخوفُ من الديمقراطية الناشئة فإنما يكون ذلك بسبب ما تؤول إليه غالبا من غوغائية (فوضى الديمقراطية)، وحروب أهلية، وانهيار الوضع الأمني، وتردي الوضع الاقتصادي ... لا سيما في المراحل الأولى لعملية التحول الديمقراطي، وليس أبلغ على ذلك بيانا من الغوغائية التي جرفت الدولة اليونانية رغم الديمقراطية التي كانت شائعة فيها.

يلفت في هذا الجانب صموئيل هنتجتون في كتابه " النظام السياسي لمجتمعات متغيرة " النظر إلى ما وصفه بالمشاركة السياسية الفوضوية [1]. بعد توصيفه لفترة الخمسينات والستينات - استنادا إلى بيانات استقاها من وزارة الدفاع الأمريكية بأنها شهدت ازديادا مأساويا في العنف السياسي على المستوى العالمي (عرفت سنة 1958 ما عدده 28 حالة طويلة من العصيان في شكل حروب عصابات، 04 انتفاضات عسكرية، وحربين تقليديتين بعد سبع سنوات، أما سنة 1965 فقد سجلت 42 حالة عصيان مطول، 10 ثورات مسلحة، و05 حروب تقليدية. لقد ساد اللااستقرار خلال هذه الفترة 64 دولة من مجموع 84 مقارنة بما كانت عليه في مرحلة الأربعينيات، لا سيما دول آسيا وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية) [2] - يتوصل إلى استنتاج مفاده أن حالة عدم الاستقرار هذه مردها بالأساس إلى سرعة التغير الاجتماعي والتحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، فزيادة الوعي السياسي تؤدي حسبه إلى ارتفاع سقف المطالب السياسية وكذا درجة المشاركة السياسية نتيجة انتشار التعليم، وسائل الإعلام والصناعة ... في ظل مؤسسات سياسية ضعيفة، جامدة وعاجزة عن مواكبة هذا التحريك الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما يسميه هنتجتون بالهوة السياسية.[3]

في السياق ذاته، لا يجد هنتجتون حرجا في التنويه صراحة بحقيقة أن قدرة الأنظمة الشيوعية (و هي كما نعلم أنظمة شمولية قهرية) على تحقيق النفوذ السياسي وبالتالي ضمان النظام السياسي والتغلب على مشكلة ندرة السلطة التي تقوض دعائم الدول المعصرَنة(السائرة في طريق النمو) كبيرة مقارنة بغيرها من الأنظمة السياسية، ويقول بهذا الصدد: " قد لا يعطون الحرية (في وصفه للشيوعيين) لكنهم يعطون النفوذ، إنهم ينشئون أنظمة قادرة على أن تحكم..... إنهم يقدمون وسيلة مجربة ومثبتة لردم هوة التفاوت السياسي. وسط النزاع الاجتماعي والعنف اللذان ينزلان بلاءا في الدول المعصرنة يعطي الشيوعيون بعض الضمان للنظام السياسي" [4].

كما اعتبر ليبمان - رغم قناعاته التحررية والديمقراطية - أن استيلاء الجماهير على الحكومة هو مؤشر عن اضمحلال سلطات الدولة وهي وضعية يسميها ليبمان **بعلة الديمقراطية** وتشير حسب رأيه إلى حالة إضعاف قوة الحكومة بسبب هذا الاجتياح الشعبي الجارف لمجال السلطة. وقد كان مدفوعا في تحليله لمثل هذه الحالات بما عانته المجتمعات الأوروبية في مسارها التاريخي بسبب هذه الظاهرة. وهو بهذا يرى أنه كلما تفاقمت هذه العلة زادت سلطة الحاكم تعرضا للعدوان والاغتصاب من جانب المجالس النيابية والأحزاب السياسية وعملاء الهيئات الاستغلالية وأصحاب المذاهب والفلسفات. وهذه العلة يمكن أن تصيب الدولة في مقتلها كمجتمع حر إذا ما فقدت السلطتان التنفيذية والقضائية - بما تضُمَّان من الفنيين والموظفين- القدرة على اتخاذ قرار حين تعرض القضايا الكبرى للحكم، بمعنى قضايا السلم والحرب، والأمن والالتزام والثورة والنظام" [5].

المحور الثاني: إشكالية فعالية الانتخابات كآلية ضرورية وكافية لترسيخ الديمقراطية:

قد ترضى الشعوب بالانقلابات وحكم العسكر وترتضيه بديلا حتى عن النظم الديمقراطية إذا ما أخفقت هذه الأخيرة في أن توفر لهم الأمن والرخاء وأَمكَن للعسكر أن يضمنوا لها ذلك، أو على الأقل يقنعوها بذلك. وهذا ما يفسر كيف أن أغلب الانقلابات العسكرية والثورات إنما تحدث في فترات الأزمات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فيقَدِّم قادتها أنفسهم على كونهم مخلصي الشعب منها فيعمدون إلى استعدائه ضد القادة السابقين من خلال نشاط وعمل إعلامي تعبوي جد مكثف. وغالبا ما لا يتحرَّج الانقلابيون في إشاعة حالة اللا أمن والخوف والغموض بتدبير أحداث عنيفة كالعمليات الإرهابية المنظمة، عمليات سطو وسرقات، تخريب ممتلكات الأفراد، اختلاق ندرة في المواد

الواسعة الاستهلاك ... كي تخلق الطلب على الأمن بما يجعل الشعب يتمسك بهؤلاء الانقلابيين. وتقدم بعض الحقائق والتجارب التي يزخر بها تاريخ الإنسانية دليلا على هذا الإخفاق الديمقراطي.

إن مجيء أدولف هتلر إلى الحكم - على سبيل المثال - كان عن طريق انتخابات أقل ما قيل عنها أنها كانت تنافسية وليس "على ظهر دبابة" ثم طَلب سنة 1934 عبر استفتاء شعبي منحه صلاحيات تنفيذية كمستشار بعد وفاة الرئيس هيندينبيرغ فكان له ذلك بأن منحه شعبه ما نسبته 90 بالمائة من الأصوات المعبر عنها؛ موسوليني هو الآخر تبوّأ السلطة عن طريق انتخابات عامة، ماركوس في الفلبين، جايوردن في سريلانكا... وفي تواريخ ليست ببعيدة أحدثت الصناديق بعض المفاجآت مثل حزب الفجر الذهبي الجديد في اليونان، الحزب اليميني المتطرف في فرنسا وصعوده الجارف في الانتخابات مؤخرا وبعض الأحزاب الأخرى المتطرفة التي كانت في وقت ما منبوذة ومرفوضة في أوطانها فإذا بها تفوز بأصوات نِسبتُها ليست بالهيّنة. وفي حالات أخرى فإن آليات في غاية من الديمقراطية - هي أقرب إلى الصورة المباشرة في ممارستها - قد أفضت إلى مخرجات تتعارض وحقوق الإنسان ومنها مبدأ احترام الخصوصيات الثقافية للأقليات، من ذلك ما حدث ذات نوفمبر 2009 في سويسرا حينما تمخض استفتاء عام عن رفض شعبي لإقامة المآذن في المساجد، وما كان هذا الاستفتاء ليتم لولا أن الدستور السويسري يجيز لما عدده 50 ألف ناخب المبادرة باستفتاء شعبي[6].

و هكذا، فقد تلقى مخرجات الصندوق التي تصنف مبدئيا بأنها غير ديمقراطية قبولا رسميا - ولو على مضض - احتراما للإرادة العامة وإعمالا للقانون، وهذا أمر إن حصل فغالبا ما يكون في الديمقراطيات الغربية الناضجة، وقد تُلفَظ مفرزات الصندوق بشكل رسمي حتى وإن كانت ديمقراطية في دول العالم الثالث، وعادة ما تسبق ذلك أو تَلحَقه إجراءات عنف وردع مبالغ فيه من قبل السلطات الحاكمة. وبهذا، تظهر لنا مفارقة قبول ما هو مرفوض إنسانيا ورفض ما هو مقبول باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية، كلٌ بِحسب ثقافته السياسية وجدية التزاماته الفكرية والإيديولوجية والقانونية.

تقدم تجربة الجزائر في فترة التسعينات لا سيما في سنة 1992 أحسن نموذج عن حالة " رفض ما كان يجب أن يُقبَل به سياسيا وقانونيا ". ولسنا نغالِ إن نحن اعتقدنا أن تبعات إيقاف المسار الانتخابي بعد إلغاء نتائجه - التي حازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية المقاعد في المجالس المحلية بتاريخ 12 جوان 1990 (ب 853 مجلسا شعبيا بلديا من مجموع 1451 مجلسا [7]،و في الدور الأول للاستحقاقات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 ب 188 مقعدا من أصل 232 مقعدا[8])– لم يكن يتوقع حدَّتها حتى متخذو هذا القرار الذين كان لهم القول الفصل في تجاوز مخرجات الصندوق.

لقد عمدت السلطة السياسية في الجزائر بعد إلغاء الانتخابات إلى حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والزج بقياداتها في السجون ثم أعقب ذلك مسلسل درامي من العنف اللامسبوق، اعتقالات جماعية متتالية، مداهمات سرية للمنازل والمساجد[9] حملة إعلامية شرسة ضد التيار الإسلامي لتشويه

صورته واستعداء الشعب ضده لتجريده من العمق الشعبي الذي كان يحظى به تضييق إداري ومهني لمجرد الشبهة ... فكان رد الفعل أشرس وأشد وطءا من الفعل ذاته وأضحت الجزائر رهينة وضع مأساوي يندى له الجبين، مما نفَّر بالفعل فئات شعبية عريضة من الجماعات الإسلامية بعدما كانت تلقى تعاطفا في عملها المسلح ضد السلطة في بداية الأزمة، لتتسع دائرة الرافضين لها بشكل كبير بعدما كانت تتركز في الطبقة المثقفة، وبات الكل " يلعن الديمقراطية وما جلبته عليهم".

إن هذه الأحداث التي سُقناها إنما لغرض الدلالة على أن رفض الواقع والتدخل العنيف لإعادة هندسته وفق آلية " العلاج بالصدمة " هو أسلوب أثبتت التجارب فشله وسوء عواقبه، ولعل الأساليب الأكثر سلاسة - حتى في حالة التردد أو الرفض بما يساير ويجاري أو حتى يوجه المسار الطبيعي للأمور بِرَوية - هي أنفع وأجدى. المثير للانتباه أيضا من خلال حالة الجزائر ومن حالات أخرى كثيرة مشابهة سبقتها أو تلتها أن الانقلابات العسكرية - مباشرة كانت أو غير مباشرة كاملة أو محدودة - غالبا ما يتم إرفاقها بحشد فئاتٍ ما لها قدر من النفوذ الشعبي لغرض التبرير والشرعنة من خلال استغلال وتوظيف بعض الظروف الاستثنائية كما أسلفنا. والحال هذه ليست قصرا على الجزائر فحسب، ففي الشيلي مثلا حين انقلب بينوشي سنة 1973 على أليندي المنتخَب فقد دعم القضاة ذلك الانقلاب بدعوى عدم قدرة أليندي على التحكم في الاضطرابات السياسية والأمنية التي كانت مستشرية آنذاك، بالرغم من أن السبب الحقيقي لهذا الانقلاب كانت قناعات أليندي الاشتراكية وحملته لتأميم الممتلكات العمومية من الهيمنة الأمريكية ومساندته كاسترو في فترة الحرب الباردة. والأمر نفسه ينطبق على مصر بعدما قام الفريق عبد الفتاح السيسي بالانقلاب على الرئيس محمد مرسي في 03جويلية2013 ثم ألَّب عليه الرأي العام مستغلا في ذلك فشله في تحقيق الوفاق مع خصومه السياسيين والاستياء الشعبي من تدهور الأوضاع الاجتماعية بسبب غلاء المعيشة وندرة بعض المواد الاستهلاكية وكذا العداء الشديد للإخوان المسلمين مما كانت تكنه لهم فئات عريضة من النخبة المثقفة والمفكرين وإطارات الدولة لا سيما الإعلاميين (العاملين في القطاع العام والخاص على حد سواء) وكذا القضاة المحسوبين على الحرس القديم الذين أصبحوا - إلى جانب القوات الأمنية - اليد الضاربة التي بطشت بقادة وعناصر تنظيم الإخوان المسلمين.

في السياق ذاته نشير إلى أن فيريل هيدي يرجع تدخل الجيش في المجال السياسي إلى سببين رئيسيين هما :

- حالة التوتر التي تصاحب التغير الاجتماعي الرئيسي؛
- عدم قدرة المؤسسات السياسية على الوفاء بتطلعات ومطالب المواطنين بتوفير الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية. (10)

أما مارتن نيدلر فيرى بأن دعم السياسيين المدنيين وتعاونهم وتنسيقهم مع مخططي الانقلابات - إلى جانب الدور الحاسم للمترددين - هو من أهم عوامل نجاح الانقلابات العسكرية، من خلال تبريرهم

لها أمام الرأي العام وتحمل عبء تسيير شؤون الدولة واجتهادهم المستميت في مدح القادة الجدد وتجميل صورتهم [11]لتحقيق القبول بهم والإقبال عليهم. وفي حالة الدول العربية فلا جَرم إن تمت الاستعانة - رَهَبا أو رَغَبا - برجال الدين ممن يحظون بكريم الحظوة لدى عامة الناس.

هذا، وغالبا ما يعمد الإنقلابيون إلى الاستثمار في مشاعر الناس وهواجسهم المتعاظمة من حالات الغموض، اللايقين، التناقض التي خبروها في حالات مماثلة ... باختلاق " مصدر تهديد " للأمن العام يكون بمثابة " عامل جذب " يتلاقى عليه المؤيدون والمترددون ويتحقق من خلاله الإجماع الوطني. قد يكون هذا العدو دولة خارجية، حركات داخلية (شيوعية ليبرالية، إسلامية، أو الإرهاب كفزاعة ...) فيتأكد لدى العامة ويتضح – عبثا - سوء الديمقراطية وضررها من الاستقرار والأمن الذي يجلبه العسكر.

فيما يتعلق بالنظم السياسية العربية فحسب عبد المجيد بوقربة " إن طبيعة البنيان السياسي التقليدي لهذه لنظم - الممتد منذ فترة الاستقلال الوطني - يتميز رغم الإختلافات التي تطال هذا البلد أو ذاك بسمة واحدة مشتركة هي الخوف الدائم من الديمقراطية نظرا لأن النتيجة الحتمية لأية ممارسة ديمقراطية حقيقية هي التناوب الفعلي على السلطة " [12]. وتسوِّق النخب الحاكمة في هذه الأنظمة حسب رأي ثناء فؤاد عبد الله لفكرة أن " ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشيح لها، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي، وبناء على ذلك يتأجل المشروع الديمقراطي حتى استكمال النضج السياسي لدى الجماهير العربية "[13]. إن هذه الذريعة تجعل موقف الحاكم العربي وكل متمسك بالسلطة - لا سيما بعد انزلاقات ما سمي " بالربيع العربي"- قويا مستميتا في درء كل ما من شأنه أن يهدد من قريب أو بعيد مركزه وقوته. إنه دافع المصلحة وهو نفسه ما يجعل عدو الأمس صديق اليوم وصديق اليوم عدوا محتملا غدا. ويصلح هذا المنطق أيضا على سياسات الدول الخارجية ومواقفها وما تعتبره مبادئ ثابتة لديها، بل حتى الشعوب باتت تسلك السلوك نفسه. كان هذا شأن المواقف الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين حين كان من أقرب حلفائها وكان عموم شعبه يتودد إليه ويبجِّله ثم انفض الناس كلهم من حوله وتداعوا عليه كما تداعى الأكلة على قصعتها، العقيد الليبي معمر القذافي قد لاقى هو الآخر المصير نفسه وكان حتفه على أيادي بني جلدته بعدما لفظه شعبه الذي طالما تمسك به، وكذا الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، إذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية في أول الأمر عملية الانقلاب عليه ثم ما لبثت أن انتكصت على عقبيها بذريعة مكافحة إرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة، وواقع الأمر مرده في الحقيقة خوفها على أمن إسرائيل وللعمق الإستراتيجي الذي تشكله مصر بالنسبة لها. وقد حذا المصريون جلهم حذو هذا الموقف المتقَلب من " مخلِّص وزعيم " الأمس ليصبح محط ومصب تهجماتهم وتهكماتهم. وحتى بالنسبة لحالة الجزائر فإن المواقف والقناعات انقلبت من الضد إلى الضد إزاء التيار الإسلامي قبل إيقاف المسار الانتخابي وبعده، سواء تعلق الأمر بالرأي العام الداخلي أو الدولي.

بَيد أن النتيجة في كل هذه الحالات - التي تم فيها رفض المُخرَج الديمقراطي سواء بالعنف الرسمي الصريح أو بتحريض السلطة السياسية عليه - كانت مزيدا من الفوضى والخراب.

ما أردنا أن نَخلص إليه من خلال هذه الأمثلة، أن الشعوب قد يتأرجح ترتيب القيم والأولويات لديها فتعدو كما الساسة أكثر نفعية وتصبح قيمة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي بالنسبة لها في فترات ما أثمن من الديمقراطية، ثم أنها - خاصة في الدول العربية - قلما تستقر على رأي واحد ثابت، وأحكامها في العموم ميزاجية وعاطفية مما يجعلها أكثر قابلية للانقياد لتأثيرات وسائل الإعلام والدعاية السياسية، ولنا في الأمثلة السالف ذكرها دليل على ذلك.

المحور الثالث: حين تخطئ الثورات أهدافها

يكثر الحديث في التحاليل السياسية عن الأثر المتداعي لحركات التحول السياسي على دول الجوار أو حتى إلى ما هو أبعد من ذلك مثلما حدث في أواخر الثمانينات بعد انهيار جدار برلين، غير أنه قلما كان يشكل تخوف الشعوب من حركات التحول هذه موضوع نقاش وتحليل مستفيض. إنها ظاهرة مستجدة في المجتمعات العربية - التي طالما استماتت وضحت لأجل إقامة أنظمة ديمقراطية - مثارها هي المآلات المأساوية للانتفاضات العارمة التي فجرتها حادثة انتحار محمد البوعزيزي في تونس في 17 ديسمبر 2010 لتنتشر كالنار في هشيم أرض كانت قابلة للإستعار في أية لحظة.

إن " اكتساب " الديمقراطية نقلا لها أو طلبا عليها يطرح أيضا مشكل الاختلافات الثقافية للمجتمعات غير الغربية. وهكذا، فإن الخوف من الديمقراطية يفسره أيضا حذر هذه المجتمعات من تبني أفكار غربية دخيلة لا تتماشى مع الموروث والرصيد الفكري والعاطفي لها. وبالنسبة لبعض المجتمعات العربية والإسلامية المحافظة فإن الأمر يأخذ حساسية أكبر سيما في تلك التي تحظى فيها الأعراف والتقاليد المتوارثة بقدسية ما يعرف بارينجتون مور الثورة بأنها محاولة تغيير نظام المجتمع الراسخ بالقوة [14]. وتكاد تجتمع معظم التعاريف المتعلقة بالثورة على تحديد العناصر الأساسية الآتية:

- هي حالة ذهنية وعاطفية عامة؛
- وجود نظرة ومشروع فكروي يؤطرها ويحدد شكل وطبيعة علاقة الفرد بالسلطة، وما يتفرع عنها من علاقات اقتصادية، اجتماعية ...
- يحظى هذا المشروع بقبول وإجماع؛
- الهدف الرئيس للثورة هو الانقلاب على الواقع المرفوض اجتماعيا وإرساء آخر بما يتوافق وهذه النظرة الجماعية.

إذا كان شأن الثورات كما هو واضح أعلاه من كونها حالة ذهنية وعاطفية عامة.... وأن الهدف الرئيس لها هو تغيير الواقع واستبداله بآخر مُجمَع عليه ومأمول اجتماعيا، فلما يحذر كثير من المؤرخين والساسة وعلماء السياسة من ردود أفعال البنى التقليدية ؟ وأنّى لهذه الأخيرة في بعض الأحيان أن تنجح بالفعل في إجهاض الثورات والارتداد بالأوضاع إلى سابق حالها ؟

يرى دي توكفيل في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " سنة 1839 أن عملية الانتقال الديمقراطي رغم قوتها فهناك دائما مخاطر تتهددها وتعثرات تنتابها، محذرا بدرجة أكبر من ردود أفعال البنى التقليدية. وفي ظل هذه الظروف المتناقضة والمتضاربة يحاول دي توكفيل أن يحدد ويَخُط المسارات التي يمكن أن تحمي وتستبقي المكاسب الديمقراطية. والدلائل على سداد هذه الرؤية الإستشرافية - التي تُرجح تكرار مثل هذه " الثورات المضادة " على اختلاف الأزمنة والمجتمعات - كثيرة.

بعدما اكتسح المد الشيوعي - الذي أذنت به ثورة البلاشفة ذات أكتوبر سنة 1917- كل شرق أوروبا ودول ليست بالقليلة في آسيا، وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية والوطن العربي - إذ نالها أيضا نصيب من تداعياته ولو وفق أساليب وصيغ معدَّلة بما يتناسب وخصوصيات مجتمعاتها- فإذا بمعظم هذه الأنظمة السياسية يتردى في بداية التسعينات إلى أنظمة ليبرالية رغم طول الفترة الزمنية بين موجة التحول السياسي الأولى والثانية التي تعتبر هي أيضا شكلا من أشكال الثورات وإن اختلفت التسميات لما تحمله من دلالات إيديولوجية ولما تثيره كلمة ثورة من إيحاءات اشتراكية يرفضها الليبراليون. ثم أن الهَبَّات الشعبية الأخيرة التي عرفها الوطن العربي - ابتداء من سنة 2011 أو ما سمي " بالربيع العربي" - كانت توقعات الشعوب منها جد ايجابية بتقويض نظم استبدادية فاسدة لا طالما جثمت على صدورهم وبألا تُختصر كل تلك التضحيات في إزاحة بعض الرموز فحسب ويعاود ذات النظام الفاسد إنتاج نفسه بحلّة جديدة وبخطاب يحاكي خطاب الثورة والثوار وهي وهؤلاء منه براء. حدث هذا في مصر بعد انقلاب 03 جويلية 2013، وتظهر بوادره في تونس من خلال نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في شهري أكتوبر وديسمبر 2014 والتي فاز فيها حزب نداء تونس بنسبة معتبرة (85 مقعدا من مجموع 217 مقعدا بالنسبة للتشريعيات، وباجي قايد السبسي رئيسا للجمهورية) وهو حزب يضم شخصيات كثيرة بارزة من " بطانة " الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، اليمن هو الآخر لم يفلت من تدخلات ومناورات أتباع الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح لإسقاط كل ما حققته الثورة لدرجة التحالف مع عدو الأمس ونعني بذلك جماعة الحوثي... كل هذا يدلل على أن " الحرس القديم " قلما ينكفئ عن إفساد " العرس الديمقراطي " ويتحين دائما الفرص كي يطل برأسه من جديد.

المحور الرابع: التفضيلات الشعبية والرسمية لمعادلة الأمن أو الديمقراطية

تطرح هذه المعادلة نفسها على مستويين:

أ- مستوى الدولة في تعاملها مع الشأن الداخلي مثلما أسلفنا بيانه وشرحه؛

ب- في تعامل الداخل " الرسمي"، الجمعوي، أو حتى الشعبي مع القضايا والملفات الدولية لحقوق الإنسان، وفي الترتيب الذي تأخذه هذه الأخيرة في سلم مصالح واهتمامات هذا المستوى(" الرسمي" والجمعوي والشعبي). وقد أظهرت شواهد التاريخ وإثباتاته أسبقية هذه الحقوق إذا ما لم تتعارض فيها المصالح الداخلية سيما ما اتصل منها بالأمن والاستقرار مع ما هذا الاعتراف بما قد يترتب عليه من أزمات داخلية، أما مجرد الاشتباه في إمكانية أن يفضي ذلك إلى المساس بسبب ما أو مقوم من مقومات الاستقرار والدَّعة فتسبيق هذه القيمة (قيمة الأمن) في هذه الحالة يطغى على كل القيم حتى أكثرها سموا ورفعة وحتى بالنسبة لأكثر الفئات اهتماما للقضايا الإنسانية واحتفاء بها. بيان ذلك نستخلصه - على سبيل الذكر لا الحصر- من تعامل الإدارة الأمريكية مع ملف سجن أبو غريب في العراق، تعاملها مع الجماعات المسلحة في مدينة الفلوجة الذي تجاوز كل الأعراف والقوانين المعمول بها في حالة الحرب والسلم والذي وُفر له الغطاء الإعلامي المناسب بما جعل أكثر المشاهد دموية تحجب عن المُشاهد، ملف سجن غوانتنامو، موقفها الفعلي من الأزمة السورية مقارنة بدورها العسكري واللوجيستي في ليبيا الذي أزاح القذافي من على رأس السلطة رغم الاختلاف البيّن في أعداد الضحايا وفظاعة التجاوزات بين الحالتين، مطارداتها للناشط الأسترالي جوليان أسانج بسبب نشره لمعلومات ووثائق عسكرية وديبلوماسية سرية ونشرها في موقع ويكيليكس سنة 2010 وسجنها لمواطنها العميل والموظف بوكالة الاستخبارات الأمريكية إدوارد جوزيف سنودن لتسريبه برنامج التجسس "بريسم" إلى صحيفة الواشنطن بوست سنة 2013، فكل ذلك بدعوى تهديدهما للأمن القومي الأمريكي وهي قضية تكاد تتلاقى مع عديد القضايا في العالم مما تعتبره الإدارة الأمريكية ذاتها حقا ثابتا وأصيلا من حقوق الإنسان ألا وهي حرية التعبير...

فلم تتحرج أمريكا وحليفاتها من الدول الغربية في توفير الغطاء الديبلوماسي والإعلامي وحتى الأمني لأكثر الشخصيات تهديدا للسلم المجتمعي في الدول المستضعفة تحت مسمى ومسوّغ اللجوء السياسي بغرض حماية حرية الفكر والرأي ولم يثنها ذلك من قبل عن توفير ذات الغطاء لأكثر الحكام استبدادا وجورا مثلما كان شأنها مع أعتى الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية: الجنرال خوان إيستارادا في نيكاراغوا الذي قاد انقلابا عسكريا في 1909 بدعم من الشركات الأمريكية وقوات المارينز ضد الرئيس المنتخب زيلايا، ثم تمت التضحية بإيستارادا ونصب أدولفوديار في سنة 1911 رئيسا لنيكاراغوا فرغم الاحتجاجات الشعبية العارمة ضده والتي كانت تطالب بالديمقراطية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استماتت في توفير الدعم والحماية له لمدة 20 سنة لتتمكن في الأخير من افتكاك ترخيصا حصريا بحفر قناة نيكاراغوا. طاغية نيكاراغوا الآخر الأكثر ولاء للولايات المتحدة الأمريكية كان أناستاسيوسوموزا غارسيا الذي عمَّر استبداده من 1937-1947 و1950- 1956 [(15)]؛ رافاييل ليونيد استروخييو مولينا دكتاتور الدومينيكان الذي حكم من 1930- 1938 و1942-1952 وقد قتل ما يزيد عن 50 ألف

شخص؛ ماشادو وباتيستا في كوبا؛ الجنرال ألفريدو ستويسنر الذي انتزع الحكم في البراغواي بانقلاب عسكري في 1954 واستمر يحكم بقبضة من حديد بدعم مالي أمريكي إلى غاية سنة 1989، مانويل نورييجا هو الآخر على شاكلة سابقيه سطا على حكم بنما وأمعن فيه فسادا من 1983 إلى 1990 بدعم فاضح من وكالة الاستخبارات الأمريكية التي كان دائم التنسيق معها ثم انتهى به المآل إلى السجن في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 20 عاما ثم فرنسا بتهمة المتاجرة بالمخدرات وغسيل الأموال؛ أوغستوبينوشي ديكتاتور الشيلي الذي بلغ جوره عنان السماء واستفرد بالسلطة المطلقة من 1973 إلى غاية 1990، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في تدبير انقلابه على الرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور أليندي وقتله...[16]

إن هؤلاء الطغاة قد تبوؤوا مقاليد الحكم بأسلوب الاستيلاء العسكري المحرَّض عليه والمدبَر والمدعوم أمريكيا. أما مواقف الشعب الأمريكي في عمومه من سياسات قادته اتجاه هذه القضايا الدولية ومن نظيراتها - التي تُجانِب وتنافي مبادئ الديمقراطية الحقة - فتكاد بطريقة أو أخرى لا تعارض قاعدة أسبقية المنافع القومية على حقوق الشعوب إما لعزوفه عن الانشغال بالسياسة الخارجية أو للتعتيم والتوجيه الإعلامي الذي كان ولا زال عرضة له من قبل كبريات القنوات والصحف الأمريكية ذات الولاءات والخلفية المحافظة، عدا بعض الفئات القليلة منه المهتمة والناشطة في مجال حقوق الإنسان.

خلاصة:

في الأخير، نخلص بكل موضوعية بالنظر إلى ما لاحظناه وحللناه في ميول الشعوب وتفضيلاتها التي تختلف في حالة السلم عن حالة اللاإستقرار أن انحيازها إلى إحدى القيمتين : الديمقراطية/الأمن - في حالة الاختيار الذي غالبا ما يكون إلا اضطراريا (بمعنى في حالة ضرورة اختيار إحدى المكسبين لاستحالة توافر كليهما) - أنه يتغير في المكان والزمان: من حيث المكان، تتمايز الشعوب عن بعضها في ترتيب الأسبقيات بالنظر إلى تأثير تركيبتها الاجتماعية من عادات وتقاليد ودين وتراث تاريخي التي تعتبر محددات أساسية للفكر والسلوك، وحتى للتنشئة السياسية والثقافة السياسية بتدخل عوامل أخرى. وهذا النسق يختلف في الأخير من مجتمعات غربية إلى مجتمعات عربية، آسيوية، أمريكولاتينية ... أما من حيث الزمان، فالشعوب تختلف في ميزاجاتها، درجة إدراكها ووعيها، تأهيلها العلمي العام وتجاربها، ومن ثمة في تطلعاتها وتوقعاتها ومطالبها ... من جيل إلى آخر في المجتمع الواحدو هذا كله في الأخير يهيئ الملامح المشتركة للاستعدادات الذاتية للجيل التي غالبا ما تتغير بظهور أجيال جديدة تحمل استعدادات أخرى، فتكون بالتالي نعمة الأمن أشد ما كان يحرص عليه جيل الثورة الجزائرية مثلا، ونعمة الحرية قيمة نادرة بالنسبة للجيل الذي عاصر التضييق والتهميش في عهد بومدين ليصبح مرة

أخرى الأمن من الخوف على النفس والولد والمال كل ما كان يتطلع إليه الجزائريون أثناء "سنين الجمر" حتى وإن كان ذلك على حساب أي مكسب أو مطلب مما علا شأنه وغلا ثمنه.

الهوامش:

1- صمويل هنتجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلوّ عبود (بيروت: دار الساقي ط1، 1993) ص.63.

2- والاس و. كونرو، **تحليل قومي شامل لأثر العصرنة على الإستقرار السياسي** (و. م. أ: كلية سان دييغو، أطروحة ماجستير غير منشورة، 1965) ص.ص. 52-54-60-62؛ آيفوك. وروزاليند ل. فايرابند، " السلوك العدائي داخل أنظمة الحكم، 1948-1962: دراسة قومية "، **مجلة حل النزاع** 10 سبتمبر 1966، ص.ص. 253- 254). نقلا عن: صمويل هنتجتون، نفس المرجع، ص.10-11.

3- صمويل هنتجتون، نفس المرجع، ص.11-12.

4- نفس المرجع، ص.16.

5- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997) ص.21.

6- Michel de Villiers, **dictionnaire de droit constitutionnel**, 2ème édition (Paris : Editions Dalloz, Armand Colin,1998-1999) p.184.

7-Mohamed Boussoumah, **la parenthèse des pouvoir publics constitutionnels de 1992 à 1998** (Alger : OPU, 2005).

8- المجلس الدستوري، إعلان مؤرخ في23جمادى الثانية عام1412ه موافق ل30 ديسمبر سنة1991م يتضمن النتائج الرسمية للإنتخابات التشريعية بتاريخ26 ديسمبر سنة1991م (الدور الأول) (الجريدة الرسمية، العدد رقم01، في28 جمادى الثانية عام 1412ه موافق ل 04 يناير سنة1992م) ص..02

9- لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، تر: محمد يحياتن (الجزائر: المتيجة للطباعة،1998) ص.95.

10- فيريل هيدي، **الإدارة العامة – منظور مقارن**، تر: محمد قاسم القريوتي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1979) ص.173.

11- نفس المرجع، ص.198.

12- علي خليفة الكواري، رغيد كاظم لصلح، برهان غليون، أحمد خليفة، عبد المجيد بوقربة وآخرون، **حوار من أجل الديمقراطية**، عبد المجيد بوقربة، " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: البنية الإجتماعية والسياسية والثقافية " (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1،1996) ص..166

13- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي- علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2001) ص..179

14-بارينجتون مور، **الأصول الإجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية- اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، تر: أحمد محمود (بيروت: النظمة العربية للترجمة- مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2008) ص.181.

15 - ar.wikipedia.org/wikiأناستاسيوسوموز

16- ar.wikipedia.org/wikiأوغستوبينوشيه